

الصديق رضي الله تعالى عنه في حجب الجدة للاخوة  
 فكيف يقولون بادتهم مع الاب كذا ذكره في شرح الامام  
 السرخسي رحمه الله تعالى وذهب الزبيرية الى ان الاخوة  
 لام لا يجوزون بخلاف غيرهم فان الحجب هنا للمعنى  
 معقول هو انه اذا كان هناك اخوة لاب وام اولاد  
 فذكر كثر عمال الاب فيحتاجه الى زيادة مال للانفاق  
 وهذا المعنى لا يوجد فيما اذا كان الاخوة لام اذ ليس  
 نفقتهم على الاب وجمهور العلماء رحمهم الله تعالى انه  
 لا فرق بين الاخوة لان الاسم حقيقة في الاصناف الثلاثة  
 وهذا الحكم غير معقول للمعنى ينبت بالنص الا ترى  
 انهم يجزون الام بعد موت الاب ولا نفقة عليهم  
 بعد موته ويجزونها كبارا وليس عليه نفقتهم **وللام**  
**ثلث الكل عند عدم هوله المذكورين** اي عند عدم  
 الولد وولد الابن وان سفل وعدم الاثني من الاخوة  
 والاخوات فصاعدا علم ذلك بقوله تعالى فان لم يكن  
 له ولد وورثته ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة  
 فلامه السدس هذا اذا لم يكن مع الابوين احد

الزوجين

الزوجين واما اذا كان معهما احد الزوجين فلم يأت  
 ثلث ما بقي بعد فرض احد الزوجين وذلك هو  
**في مسئلتين** كانه اراد في صورتين لان بعدهما مسئلتين  
 حقيقة بوجبه زيادة المسائل المستثناة في الجدة  
 على الاربع كما اشرفنا اليه فيما سبق ويمكن ان يقال  
 جعلهما مسئلتين في توريث الام مع الاب ومسئلة  
 واحدة في توريثها مع الجدة لكل من الجعلين وجه  
 ظاهر **زوج وابوين او زوجة وابوين** وهو مذهب  
 جمهور العمالية والفقهاء وكان ابن عباس يقول ان لهما  
 ثلث اصل التركة في هاتين الصورتين مستدلابانه  
 تعالى جعل لهما ولا سدس التركة مع الولد بقوله **والابوة**  
 لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ثم ذكر  
 ان لهما مع عزمه الثلث بقوله فان لم يكن له ولد وورث  
 ابواه فلامه الثلث فيفهم منه ان المراد ثلث اصل  
 التركة ايض ويؤيده ان السهام المقدره كلها بالقياس  
 الى اصلها بعد الوصية والدين وكان ابو بكر الاعمش  
 يقول بان لهما مع الزوج ثلث ما بقي من فرضه ومع